المغرب: الانتقال الديمقراطي أي أفق؟

محمد بنعبد القادر*

■ يبدو أن الخطاب السياسي حول الانتقال الديمقراطي في المغرب بدأ يشكو من نفاد ذخيرته الحية المشحونة بمفردات الانقاذ والتوافق والاصلاح والأوراش، التي كانت قبل بضع سنوات خلت تبعث في نفوس المغاربة زخما تعبويا هائلا، يفجر الآمال في مغرب ديمقراطي حقيقي، تسمو فيه ارادة الشعب ودولة الحق، ويقف فيه المواطن ملء قامته والسلطة ملء حدودها. اليوم كلما تحدث بعض الفرقاء عن هذا الانتقال الديمقراطي الا وأسندوه بعبارات انشائية لا تبعث سوى على اللبس والملل، فتارة تأتي الدعوات الى «تحصين الانتقال الديمقراطي» كأنها صيحة استغاثة لانقاذ المعلوم من المجهول، وتارة يجري توطيد العزائم على «ترسيخ الانتقال الديمقراطي» في حد ذاته، كمن يستعيض في ذلك بنشوة العبور عن غاية الوصول، وتارات أخرى يرفع الخطاب مسار الانتقال الى مقام التمجيد والتهليل حتى يكاد يدعو له بدوام الصحة وطول العمر، والحال أن العيب ليس في هذا الزمن الانتقالي الذي لا شك أن مساحات خصبة تفوق كل مكامن هشاشته، انما العيب في هذا العقل السياسي الاحتفالي الذي يخنق من شدة الاحتضان، ويستلذ بالسباحة في نفس المجرى آلاف المرات، فهل يستعصي الخروج من درب الانتقال الديمقراطي كما استعصى الاهتداء الى مداخله خلال أربعة عقود مضت؟ كل المؤشرات الكامنة في نمط اشتغال المؤسسات وأجندة الدولة واكراهات الوضع، باتت تدل على أن الرهان الانتقالي اليوم صار يأكل من رصيده، ويستنفد كل مؤهلاته، وأن البلاد بالتالي لا يمكن أن تحتمل أشواطا اضافية أخرى من جراء تمطيط هذه الظرفية الانتقالية، وتجميد عقارب الزمن المغربي في انتقال سكوني يراوح مكانه، تجمع مختلف معاجم اللغة على أن «الانتقال» لا يكون الا بالتغيير من حال الى حال، ولا يتم الا بالعدول عن مسلك قائم واعتماد مسلك مغاير، وهو بذلك ينبني على التوقيت والتقييد وليس على الدوام والتأبيد، كذلك في مباحث علم الاجتماع السياسي، نجد مفهوم الانتقال الديمقراطي يتضمن بالضرورة بعدا زمنيا واضحا يشمل فترة محدودة في الزمن لها بدايتها ونهايتها، وذلك بما يجعل الانتقال الديمقراطي مسارا مؤقتا ينطلق على قاعدة التوافق والتدرج نحو تحقيق العبور السلمي الهادئ من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي، والمستفاد من تجارب الشعوب أن وتيرة العبور تمضي في سلاسة الى مداها بقدر ما تستوعب من تغيرات في نسق المعايير والممارسات تقود في نهاية المطاف الى اقرار النموذج الديمقراطي في ممارسة الحكم وهيكلة سلطات الدولة والمجتمع، اذا كانت الخاصية الملازمة لكل عملية عبور هي الحركة التدريجية ضمن وتيرة معينة تفرضها شروط الوضع الانتقالي وممكناته، فان هذه الحركة يمكن في بعض الأحوال أن تصبح مجرد اهتزاز في عين المكان، حيث يتوقف المسار الانتقالي في حركة اهتزازية تشي بالتردد والارتباك والحيرة، وقد تتحول الى حركة ارتدادية تنتكس بالوضع الى الوراء، وتستعيد احكام القبضة على مقاليد الأمور، أعتقد أن تجربة الانتقال الديمقراطي في المغرب ان كانت لا تدعو الى القلق من خطر انتكاس يجهض الآمال ويحيي الاستبداد، فانها تبعث على الاحساس بسخافة الحال من جراء هذا المسلك الاهتزازي الذي يقر بالأشياء ويأتي بأضدادها، كل خطوة الى الأمام تعقبها خطوتان الى الوراء، كل اشارة حداثية واعدة تنهكها تقاليد مرعية بائدة، كل مبادرة جديدة تبعثرها وساوس قديمة، دوران في حلقات مفرغة يثير أكثر من سؤال، هل هناك خطة مرسومة للدفع بمسار الانتقال الديمقراطي الى مداه؟ وهل هناك تصور مشترك لنموذج الحكم السياسي المبتغى؟ وهل يجتاز المغرب أصلا مرحلة انتقال نحو الديمقراطية ؟ لعل تصنيف أنماط الانتقال الديمقراطي كما استنبطته مباحث «الترانزيتولوجيا» قد يسعفنا ببعض العناصر الأولية في الجواب، فهناك الانتقال التوافقي الذي ينبني على أساس توافق بين الحكم القائم وقوى التغيير يضبط قواعد ممارسة السلطة، ويرتب مراحل التدرج نحو النظام الديمقراطي، وقد شكلت التجربة الاسبانية أرقى نموذج لهذا النمط التوافقي، وهناك الانتقال الاحتوائي، وهو انتقال ممنوح يلجأ فيه الحكم الى احتواء مطالب الشعب وقوى التغيير لتعزيز سلطاته وبسط هيمنته، وهو نمط نجد له عدة أمثلة في بلدان افريقية نهجت استراتيجيات رئاسية باتريمونيالية تسمح بالتعددية والانتخابات دون تغيير حقيقي، ثم هناك الانتقال القسري، حيث يضطر الحكم القائم للتحول في موقفه من رفض التغيير الى قبوله، ليس بناء على قناعة حقيقية، ولكن لأن السلطة لم تعد تتوفر لها الامكانات الكافية لممارسة حكم استبدادي كامل، قد يغرينا هذا التصنيف بالتساؤل عن النمط الانتقالي الأقرب الى التجربة المغربية، الانتقال التوافقي، الاحتوائي، أم القسري؟ والحال أننا أمام تجربة خاصة لا يمكن اختزالها في نموذج معين بحكم امتلاكها لخصائص الأنماط المذكورة، انها تجربة فيها شيء من التوافق المتمثل أساسا في المصادقة على دستور 1996 وتشكيل حكومة التناوب، وفيها بعض من الاحتواء المتمثل في استمرارية نظام الحكم والخروج لاحقا عن المنهجية الديمقراطية، ويميزها نوع من القسرية على اعتبار أن رهان الانتقال، كان في الأصل رهان ضرورة وليس رهان ارادة، فقد كانت هناك ضرورة لانقاذ البلاد من «السكتة القلبية» ثم ضرورة تيسير انتقال الملك في هدوء وسلاسة، انطلاقا من تنوع هذه الخصائص ذهبت مختلف الدراسات الحديثة التي أنجزت حول تجارب الانتقال الديمقراطي في أمريكا اللاتينية وافريقيا وأوروبا الشرقية الى أن الانتقال لا يعني بالضرورة عبورا مباشرا وحتميا نحو الديمقراطية، فهناك دائما احتمال الانتكاس نحو الحكم السلطوي، أو احتمال البقاء في وضع متأرجح بين تكريس المؤسسات في مظاهرها الليبرالية (أحزاب وانتخابات)، وبين تمركز السلطات في يد الحكم، وهناك أيضا امكانية المضي في ترسيخ الديمقراطية، وهذا هو النهج الأسلم للخروج من النظام السلطوي والاستقرار في نظام ديمقراطي يقوم على فصل السلطات و توازنها، واحترام ارادة الشعب المعبر عنها في انتخابات حرة نزيهة. لعل الأهمية التي تكتسيها التجربة الاسبانية في الانتقال الديمقراطي، لا تعود فقط الى قوة العامل التوافقي والتعاطي الموفق مع ثقل الماضي، وانما أيضا الى سلاسة المسار الانتقالي وسرعة وتيرته، حيث تم التعجيل بتعويض النظام الفرنكاوي بنظام ديمقراطي خلال مدة قصيرة استغرقت حوالي سبع سنوات من تاريخ وفاة الجنرال فرانكو سنة 1975 الى يوم صعود الاشتراكيين الى الحكم سنة 1982، وهي مدة قصيرة ترسخت خلالها الممارسة الديمقراطية بكيفية متواصلة دون أن تعرف أي انحباس في لحظات ارتباك وحيرة بخصوص المسلك الذي ينبغي نهجه، كما حصل في الاتحاد السوفياتي مع غورباتشيف، ولم تعرف أي ارتداد أو مهادنة لجيوب المقاومة كما حصل في الشيلي أو الأرجنتين، هل نتوفر اليوم على ما يكفي من المسافة الزمنية لاعادة قراءة تجربة الانتقال الديمقراطي في المغرب في ضوء مكتسباتها وتعثراتها ومآلاتها الممكنة؟ ثلاث ملاحظات أولية تطرح نفسها في سياق هذا السؤال: الملاحظة الأولى، تتعلق بشروع القوى الديمقراطية في التعبير عن نفاد صبرها من استدامة هذا الانتقال الديمقراطي، وربما ضجرها من غياب مؤشرات قوية دالة على قرب نهايته، ولعل اجماع ذات القوى في نفس الآن على المطالبة باصلاحات دستورية هو خير جواب على أن فك هذا الانتقال المحجوز، وتأمين نجاحه ونهايته، لا يمكن أن يتحقق في ظل الدستور الحالي، فاذا كانت نقطة انطلاق مسار الانتقال الديمقراطي هي دستور 1996، فان نهايته لا يمكن أن تتم الا من خلال توافق وطني حول دستور جديد كمدخل أساسي لمرحلة ما بعد الانتقال الديمقراطي. الملاحظة الثانية، تتعلق بدعوة بعض الديمقراطيين الى ضرورة تقوية الدولة لمواجهة الخطر الظلامي، وهي دعوة قابلة للنقاش بما تستبطنه من ارادة غير معلنة في تأجيل الاصلاحات، والتباس نظري في فهم المقصود من قوة الدولة، هل يعني المزيد من تركيز السلطات أم المضي في ترسيخ المؤسسات وتوسيع مساحة المشاركة، وهل تقوية الدولة تعني بالضرورة اضعاف المجتمع السياسي كما حصل في العديد من التجارب، أذكر منها على سبيل المثال ما حصل في مصر وتونس من استقطاب ثنائي بين الدولة البوليسية والحركة الأصولية، مما وضع القوى السياسية في موقع اختيار صعب لا تحسد عليه. أما الملاحظة الثالثة فانها تخص عامل التدرج في الانتقال الديمقراطي على اعتبار أن هذا التدرج ينبغي أن يخضع لمبدأ التوافق والمعقولية السياسية، حتى لا تنفرد قوة وحيدة بالامساك بالسلطة الفعلية، بما يمكنها من ضبط الايقاع الانتقالي وتجميده أو الارتداد به عندما تشاء، الحاصل أن الانتقال الديمقراطي في المغرب لا يمكن أن يمضي بوتيرة توحي بأننا مقبلون على اختراع شيء جديد، أو على ابتداع نموذج فريد، لا هو بالاستبداد ولا هو بالديمقراطية، اننا بهذا المنطق لن نخترع شيئا على الاطلاق، ولن نقنع غدا حتى أنفسنا فبالأحرى غيرنا، بأن الشيء أسود وأبيض في نفس الآن، ومعلوم أن موجات الانتقال الديمقراطي لا تشبه موجات البحر، فهي تتكسر بسهولة أكبر، ويكون ارتدادها أكثر صخبا وأشد وطأة.

* كاتب من المغرب

العنف والعنصرية قد يعكران صفو المونديال

محمد مسعاد*

■ هز الاعتداء العنصري الذي تعرض له أحد المواطنين الألمان من أصول إفريقية في مدينة بوتسدام، الساحة السياسية في ألمانيا. وأعاد للأذهان صور التطرف اليميني والنقاش المصاحب له. فألمانيا التي تستعد لأكبر عرس رياضي في بداية شهر حزيران/يونيو القادم، شكل لها هذا الحادث العنصري مصدر قلق كبير سواء للطبقة السياسية الألمانية أو للجنة المنظمة لنهائيات المونديال. فالعبار «الذي لا يصيب يدوش» كما يقول إخواننا المصريون. خصوصا وأن شعار المونديال «الأصدقاء ضيوفا عند ألمانيا» شعار ترمي من خلاله ألمانيا أن تمر التظاهرة الرياضية في جو من الفرح حتى يتمتع الجميع بالفرجة بعيدا عن أجواء القلق والعنف اللذين غالبا ما يصاحبان هذا النوع من اللقاءات. والمرء لا يستطيع أن يجزم بتفاعلات هذه القضية لو وقعت مثلا أثناء التباري على البلد الذي كان سيحظى بتنظيم النهائيات. فمنذ ذلك الأحد الذي كان يصادف أجواء الاحتفال بعيد الفصح والشرطة الألمانية قطعت على نفسها عهدا بالعمل على مدار الساعة من أجل طوي هذه القضية بأسرع وقت ممكن وتقديم الجناة للعدالة. بل أنه ربما لأول مرة في تاريخ تعامل السلطات الألمانية مع هذا النوع من الأحداث أن تكلفت النيابة العامة الفدرالية بمباشرة التحقيق في القضية، وخصصت مبلغ 5000 يورو لكل من يساعد في تقديم معلومات عن المعتدين بل رفعته إلى 15 ألف يورو. خصوصا وأن القضية عرفت تفاعلات كثيرة على مستوى وسائل الإعلام الألمانية بمختلف مشاربها، التي أحيانا كانت لاذعة في توجيه النقد للسلطات جهويا وفدراليا. وحتى أقطاب المشهد السياسي سارعوا بدورهم إلى التنديد بالحادث ابتداء من المستشارة أنجيلا ميركل إلى عمدة المدينة. إن تفاعلات القضية خيمت مباشرة على الاستعدادات الجارية لاحتضان المونديال، على اعتبار أن الملاعب الرياضية هي إحدى المجالات التي ينشط فيها النازيون الجدد. مما دفع بإحدى الجمعيات الإفريقية بتهييئ دليل خاص بولاية براندنبورغ التي تضم مدنا كبوتسدام موقع الجريمة ، يبين المناطق والأماكن العامة التي يرتادها ناشطو التطرف اليميني ويحذر المهاجرين الاقتراب منها. جدير بالذكر أن ظاهرة الاعتداء العنصري في ألمانيا اشتدت وطأتها منذ توحيد شطري ألمانيا، خصوصا في الشطر الشرقي من البلاد حيث تسجل أكبر معدلات الاعتداءات، والتي وصلت حدتها في بداية التسعينات بحرق أحد ملاجئ طالبي اللجوء السياسي مما سبب وقتها في سقوط عدد من القتلى. واعتبر الحادث آنذاك بمثابة كارثة حلت بألمانيا الموحدة.

لقد شهدت ظاهرة التطرف اليميني بألمانيا في الخمس سنوات الأخيرة انتعاشا ملحوظا، وذلك من خلال عدد من التظاهرات التي تجوب الشوارع وتصدر عدائها ضد المهاجرين. ولقد شعرت هذه الحركات بنوع من القوة خصوصا بدخول أحد مكوناتها «الحزب الوطني الألماني» لبرلمان ولاية ساكسن بشرق ألمانيا وهي الولاية الوحيدة في البلاد التي يحتضن برلمانها تمثيلية سياسية لهذا الحزب. لكن على الرغم من أن بعض السياسيين في ألمانيا يحاولون إلصاق هذه الظاهرة بشرق ألمانيا بتبريرات من قبيل أنها مرتبطة بالوضع الاقتصادي هناك، حيث قلة فرص الشغل والارتفاع الكبير للبطالة. وعلى الرغم من ذلك فإن غرب ألمانيا هو الآخر لا يسلم من هذه الظاهرة. بل إن الأمر في نظري لا يتعلق بظروف اقتصادية بل بثقافة سياسية. إن ألمانيا لا تزال تشهد بين الفينة والأخرى نقاشا سياسيا حول المهاجرين يدور بشكل مركزي على نقطة مفادها هل ألمانيا بلد هجرة أم لا؟ فهذا البلد الذي توافد عليه عشرات الآلاف من العمال في بداية عقد الستينات والذي أطلق عليهم حينها مصطلح Gastarbeiter ويعني العمال الضيوف، هذا المصطلح يبين مدى تقبل الألمان للمهاجرين، فهم في نظرهم فقط مجرد ضيوف سيرحلون في يوم ما. هذا بالإضافة إلى الخطاب المسموم أحيانا من طرف الطبقة السياسية ووسائل الإعلام التي تغذي هذا الإحساس بأن الأجنبي هو ذلك «الغريب عن عاداتنا وثقافتنا». إلا انه تجب الإشارة على أن ألمانيا ومنذ عشر سنوات تقريبا تشهد نقاشا قويا حول هذه النقطة خصوصا بعد وصول التحالف السياسي بين الاشتراكيين والخضر لتسيير شؤون ألمانيا في خريف 1998 والذي يرجع له الفضل في إذابة الكثير من الجليد داخل المجتمع الألماني، وبدأنا نسمع مثلا مصطلحات جديدة من قبيل تنوع الثقافات، المجتمع المتعدد الثقافات. بل كان لهم الفضل في إقرار قانون خاص بالمهاجرين دخل حيز التطبيق في يناير 2005 والذي يعتبر إطارا قانونيا ينظم الهجرة إلى ألمانيا والاستقرار بها. ويشكل هذا القانون رغم بعض الهفوات أحد أهم الخطوات للاعتراف بالحقوق الثقافية والدينية للمهاجرين، وتسهيل إجراءات التجنيس.

إن محاولات اليمين المتطرف لفرض نفسه في الساحة السياسية الألمانية متعددة الأشكال، إلا أنها أحيانا تكون مناقضة للتوجه الشوفيني الذي تنبني عليه أدبياتهم الإيديولوجية، على سبيل المثال معارضتهم الشديدة للوحدة الأوروبية ومع ذلك يشاركون في استحقاقاتها الانتخابية. ومؤخرا وجه أحد أقطابه رسالة إلى نظرائه في بعض دول أوروبا الشرقية من أجل استضافتهم إبان المونديال، أحيانا يستعصي علي فهم هذا المنطق. غير أن ما أثار انتباهي هو عزم «الحزب الوطني الألماني» المعادي للمهاجرين توجيه تحية خاصة للمنتخب الإيراني لكرة القدم إبان نهائيات المونديال. والكل هنا في ألمانيا ينتظر شكل هذه الالتفاتة. طبعا خلفية التحية معروفة لكن الذي يثير الاستفزاز فعلا هو صمت السفارة الإيرانية عن هذا الود المسموم. وهنا أفتح قوسا حول بعض سلوكات المهاجرين، ـ وأقول بعض المهاجرين ـ. نعم كلنا مع حل عادل لعدد من النزاعات في بقاع شتى من الأرض، لكن هذا لا يجب أن يسقطنا في أي تقاطع كيف ما كان شكله مع النزعة التطرفية والعنصرية لهذه الجماعات. بل إن ما يثير الغضب أحيانا هو أن ترى بعض المنخرطين في هذه التنظيمات من أصول مهاجرة. من حق الجميع أن يبحث له عن موقع قدم ووضع اعتباري لكن هناك حدودا تجعل الطموح الشخصي في مأمن عن السقوط في شباك التطرف والعنصرية. لا ريب أن الخطاب التطرفي يجد له مكانا داخل الأوساط التي لم تنل حظا وافرا من التعليم، لكن حتى الأحزاب اليمينية المحافظة هي الأخرى ـ وإن كنت لا أضعها في نفس الخندق مع الحركات التطرفية ـ تغذي هذا الإحساس لدى عامة الناس بالتبرير أحيانا كقولهم مثلا أن حالات الاعتداء العنصري هي حالات فردية، وأنها لا تشكل تهديدا للنظام السياسي. لكنهم يتناسون أن هذه الأحداث تهدد السلم الاجتماعي داخل المجتمع حسب رأي الخبير الألماني برند فاغنر المختص في شؤون حركات التطرف اليميني. إضافة إلى هذا نجد أن الطبقة السياسية الألمانية خصوصا المحافظة منها تلعب أحيانا بمشاعر المواطنين لأهداف انتخابية كحديثها مثلا عن الصفاء الثقافي أو الثقافة الأصل وهو اقتراح مني لترجمة كلمة Leitkultur التي أطلقها مارتس أحد زعماء الحزب المسيحي الديمقراطي بألمانيا. هذا بالإضافة إلى تبني هذا الحزب لدليل الأسئلة الذي طبقته إحدى الولايات وتنوي أيضا ولايات أخرى اعتماده وذلك من أجل إختبار قدرات المهاجرين الذين يودون الحصول على الجنسية الألمانية، وهي أسئلة تتراوح بين 30 و100 سؤال تدور حول تاريخ ألمانيا وفلاسفتها ووجغرافيتها التي أشك شخصيا في إمكانية معرفة فئات عديدة من المواطنين الألمان بها. ونفس الشيء ينطبق على عدد من المهاجرين الذين ما أن يحصلوا على الجنسية الألمانية حتى يصوتوا للأحزاب اليمينية فقط لأنها أحزاب محافظة، كما وقع قبل حوالي ست سنوات في ولاية هيسن الألمانية حينما منح عدد كبير من أفراد الجاليات المسلمة أصواتهم للحزب المسيحي الديمقراطي وزعيمه رولاند كوخ ـ الذي لا يترك فرصة تفوت دون أن يربط عدد من المشاكل في ألمانيا بالمهاجرين ـ فقط لأنه وعدهم بتدريس الإسلام في المدارس الألمانية، التي هي أصلا كانت نقط مدرجة في تحالف اليسار الذي كان يحكم هذه الولاية بقيادة زعيم الخضر وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر، لكن بدلا من تنفيذ وعده قام بالغاء دروس العربية وقلص من الميزانية المخصصة للاندماج والمهاجرين في هذه الولاية، التي كانت تعد بحق أحد أهم الولايات الألمانية التي اهتمت بقضايا المهاجرين.

* كاتب من المغرب يقيم في المانيا

الساحة الاعلامية في مأزق

خالد الاعيسر*

■ على الرغم من التطور التقني الذي شهدته وسائل الاعلام المختلفة في العالم، الا ان حرية الصحافة والتعبير ظلت تشهد تراجعاً كبيراً، وكما هو معلوم فان قيم ومفاهيم اشاعة الفكر والمعرفة واجلاء الحقيقة للرأي العام تزعج الى حد كبير الحكومات المتعسفة والأنظمة الشمولية، غير أن حكومات الغرب التي تدعي الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة لم تعد بمنأى من هذا المسلك التعسفي.

وثمة مؤشرات جديدة على أن الساحة الاعلامية تعيش هذه الأيام مأزقاً، سيما وان عدد الصحافيين الذين قتلوا في العالم عام 2006 بلغ 65 صحافياً، وغيرهم كثر من أولئك الذين اعتقلوا وسجنوا وعذبوا.

هذه الأيام، والعالم يحتفل بالذكرى السنوية لحرية الاعلام وجب تناول موضوع حرية الاعلام من واقع التجربة الأمريكية باعتبارها احدى التجارب التي ترفع راية الحريات شعاراً وتنادي بالديمقراطية ونشرها.

وقد شهدت الأشهر الأخيرة حملة ترويج أعلنتها وزارة الدفاع (البنتاغون) لتحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج بنشر مقالات واعلانات عبر محطات التلفزة والاذاعة والصحف ومواقع الانترنت، غير أن هذه الخطوة لا تتميز بالحصافة، لأن المشرفين عليها هم خبراء في جهاز دعم العمليات النفسية في الجيش الأمريكي، وهو الجهاز نفسه الذي تورط في دفع مبالغ نقدية سراً الى صحف عراقية لنشر مقالات كتبها عسكريون أمريكيون قدّموا على أنهم صحافيون مستقلون!

المعلومات التي تسربت مؤخراً عن خطة «لم تنفذ» ارادت من خلالها ادارة الرئيس بوش ضرب مكاتب بعض المؤسسات الاعلامية العربية في خضم الحرب على الارهاب في كل من افغانستان والعراق باعتبار تلك المؤسسات أدوات لمناصرة الارهاب خير شاهد على ما ذهبنا اليه.

فبالاضافة للموروث الأمريكي في الانتهاكات الصارخة لحقوق السجناء في سجن أبو غريب واقامة سجون سرية في بقاع مختلفة من العالم، ذهبت الادارة الأمريكية الى أبعد من ذلك في غوانتنامو باعتقالها مجموعة من الصحافيين والاعلاميين العرب والمسلمين من دون توجيه تهم محددة لهم سوى معلومات متضاربة ومشبوهة، فاسهم هذا العمل اسهاماً فعالاً في رفع درجة الكراهية بين أمريكا وفئات كبيرة من العرب والمسلمين.

ان أول الغيث قطرة، والولايات المتحدة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى لأن تبدأ أول غرسها في طريق محو صورتها القديمة باطلاق سراح المعتقلين بغوانتنامو أو تقديمهم لمحاكمة عادلة يمكن بعدها للقائمين على أمر الحملة الخروج من مأزق الكراهية دون أن يصرفوا مبالغ كتلك التي صرفوها في بعض القنوات الفضائية في سبيل تجميل صورة أمريكا في العالم، وليرفعوا العبء المالي الاضافي عن دافعي الضرائب الأمريكيين الذين يتحملون وزر خطايا سياسات قادتهم بنيلهم غبن وكره وعداء الشعوب الأخرى، في زمن هم أحوج فيه الى القبول والحب والسلم!

صحافي سوداني مقيم بالمملكة المتحدة
Khalidi32@yahoo.com

هل يصبح بوتين قيصر روسيا الجديد؟

د. عبد العظيم محمود حنفي*

يبدو أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والنخبة الحاكمة المحيطة به أخذت تولي موضوع خلافة بوتين أهمية فائقة وأخذت تتدارس السيناريوهات الكفيلة باستمرار بوتين بعد انتهاء فترة رئاسته الثانية في عام 2008. وقد أفيد أن فلاديسلاف سوركوف المسؤول في الرئاسة الروسية، وجه مساعديه ببحث فكرة لانتقال السلطة ممن سيخلف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عندما تنتهي فترة رئاسته الثانية في عام 2008 الى بوتين نفسه في مرحلة قادمة مؤداها أن يقوم من سيخلف الرئيس بوتين (ويمكن أن يخلفه ديمتري ميدفيديف النائب الأول لرئيس الوزراء) بعد مرور عامين بتعيين بوتين رئيسا للوزراء ويضع في يده (أي رئيس الوزراء بوتين) سلطات كثيرة حتى يقدر (بوتين) على مواجهة أزمة اقتصادية من الممكن أن تداهم روسيا. ويصبح بوتين بالتالي حاكما حقيقيا. ثم سيرشح بوتين بعد مرور عامين آخرين للانتخابات الرئاسية.

هذا وأظهر استطلاع حديث للرأي تقدم سيرغي ايفانوف، نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع، على المرشحين المحتملين الآخرين لخلافة الرئيس بوتين والذين أضيف اليهم مؤخرا «فلاديمير ياكونين» رئيس شركة الخطوط الحديدية الروسية. وحصل ايفانوف في استطلاع مركز «ليفادا» على نسبة 19 في المئة من عينة الاستطلاع (أي أن 19 في المئة ممن شملهم الاستطلاع يريدون لـ«ايفانوف» أن يصبح رئيسا لروسيا) فيما حصل ميدفيديف على 16 في المئة.

ولكن المثير في الأمر هو ما يتردد بقوة في العاصمة موسكو عن كتاب قيل عنه انه يهيئ الرأي العام لقيام النظام الملكي في روسيا، وهو الكتاب الذي تم توزيعه على أعضاء النخبة الروسية في نهاية العام الماضي. وأعلن أحد المسؤولين في السفارة الأمريكية في روسيا أن الحكومة الأمريكية لديها علم بوجود «مؤامرة» في قصر الكرملين تهدف الى اعادة نظام الحكم الملكي لروسيا في الفترة من 2008 الى 2016.

وهناك احتمالان بحسب رأي المراقبين: اما أن بوتين ذاته يقف وراء «المشروع الملكي»، واما أن أحدا ما في موسكو قرر أن يجذب روسيا الى الحكم الملكي دون معرفة رئيسها. وما يتردد أكثر هو الاحتمال الأول. فالنخبة الحاكمة الملتفة حول بوتين تراه هو الأجدر على قيادة روسيا واعادة الوهج اليها كقوة كبرى سيما أن فترة الازدهار الاقتصادي الحالية تساعده بالارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز مما ينعش الخزانة الروسية، وسيما أيضا أن الرجل عمل على ترسيخ فكرة استمراره ذلك ان روسيا تحت زعامة فلاديمير بوتين تسير في اتجاه معين بعدما تم اصلاح النظام الذي أنشئ خلال حكم يلتسين، وهو النظام المسمى «الرأسمالية الاوليغارشية» (أي النظام الذي يخدم زمرة من أصحاب المال والنفوذ) بحيث صار نظاما يجمع بين دور الدولة في المجالين السياسي والاقتصادي، والسوق الحرة التي تمثل الدولة ذاتها عنصرا مهيمنا فيها.

وسيرا على التقليد الذي أرساه المجتمع الروسي فصل نظام الحكم الحالي عملية بلورة استراتيجية تنمية البلاد سياسيا واقتصاديا وآلياتها عما يسمى بالرأي العام بغية تقليل احتمالات التلاعب بالرأي العام من قبل الجهات الخارجية. حيث ترى النخبة السياسية الروسية الحاكمة انه تبذل محاولات لزعزعة استقرار نظام الحكم في روسيا من خلال تقديم النظام الروسي في قالب النظام الفاسد الذي يمكن ارغامه على اتخاذ القرارات اللازمة تحت طائلة فرض عقوبات كفرض الحراسة على أمواله المودعة لدى المصارف الأجنبية أو من خلال تكوين ما يسمى «المجتمع المدني» بشكل غريب ودخيل على روسيا، كما ترى تلك النخبة التي ترى أيضا أنه تم في روسيا تكوين المجتمع المدني المناسب الذي يخول السلطة حق ادارة شؤون البلاد بشكل كامل بينما يخول الشعب حق ابداء رأيه المؤثر على صناع القرار. وفي موازاة ذلك أسرعت القيادة الروسية بانشاء ما يضفي الشرعية على قراراتها (المجلس الاجتماعي) وما يعزز الأمن القومي (القوانين بشأن المنظمات غير الحكومية ومكافحة الارهاب وتشكيل لجنة مكافحة الارهاب.. الخ). وفضلا عن ذلك تمكنت القيادة الروسية من حل مشكلة «المعارضة الداخلية»، اذ صار «اتحاد قوى اليمين» وما يسمى «يابلوكو» وغيرهما من الأحزاب المعارضة تنظيمات سياسية غير مهمة ليس لها تأثير يذكر في مسرح السياسة. وفي الوقت ذاته أبرمت المؤسسة الحاكمة العليا الروسية «صفقة» مع كبار رجال الأعمال الروس الذين لا يتدخلون في شؤون مؤسسة الحكم، للمقايضة بالسماح لهم بقطف ثمار نشاطهم الاقتصادي وانماء ثروتهم مقابل أن يخصصوا جزءا منها لتنفيذ المشاريع التي تخدم المجتمع، عند الضرورة.

وعرضت المؤسسة الحاكمة العليا صفقة كهذه على رجال الأعمال المتوسطين والصغار أيضا، اذ أعلن بوتين في مؤتمره الصحافي في بداية عام 2006 أن الحكومة ستخفض الضرائب التي تخص وتهم هؤلاء. كل الخطوات يبدو أنها تمهيد قوى لبوتين كي يستمر بعد عام 2008 حتى ولو تطلب الأمر أن تعود روسيا الى الملكية كما كانت قبل الثورة الشيوعية عام 1917 ويتحول بوتين الى قيصر جديد!

* كاتب من مصر

ديمقراطية خمس نجوم

عبدالعزيز محمد الخاطر*

اصطفافنا وراء مصطلح الديمقراطية حولها الى أيقونه أو صنم يعبد وهو ما كنت أخشاه، كنت أتمنى أن تعالج مشاكل مجتمعاتنا على أشكالها في ندواتنا ومحاضراتنا بعيداً عن مصطلح الديمقراطية، فإيجاد حلول لمشاكل البطالة والعمالة الأجنبية ودور المرأة وخلق الوظائف وغير ذلك من مشاكل يمكن طرحها ومعالجتها ليس بالضرورة بربطها بمصطلح الديمقراطية الاختزالي. اختزال مرض المجتمع العربي في غياب الديمقراطية فقط اختزال مُخل ولا يساعد على الرؤية الحقيقية لتضاريس الواقع العربي أن كثره تداول اسم الديمقراطية وقيام الاجتماعات والندوات والمنتديات التي تحمل اسم الديمقراطية كما هي مقترنة في وعينا العربي جعلنا نبحث عن الدواء في صيدلية أخرى غير صيدلية الواقع المعاش لان الديمقراطية بالصورة التي نتداولها إفراز لمجتمعات وواقع مختلف فنحن نقفز الى العنوان دون قراءة ما يحتويه الكتاب ثم ان المتكلمين في معظم هذه الندوات والمحاضرات اما أنهم من الغرب فينطلقون من تجربة مجتمعاتهم واما انهم عرب فهم نتاج مجتمعات غير ديمقراطية أصلاً خاصة من يصور منهم أن هناك حالة من الخصام بين الديمقراطية والواقع العربي فهو يكرس مفهوم العقيدة التي تعبد ويطلب منها أو من خلالها تدارك الأمر عن طريق تدخل الغيب.

كنت أتمنى أن لا نبحث كثيراً في هذا المفهوم أكثر مما بحثنا فنقطة الانطلاق يجب أن تكون من الواقع حيث لكل مجتمع مكوناته الخاصة، وأن تفاعل هذه المكونات بصورة معينة وعبر حركة التاريخ يمكن أن ينتج عنها تصور لإمكانية تعايش أفراد هذا المجتمع انطلاقاً من رضاهم، هنا يكمن مفهوم التداول المجتمعي الفعال.

ثم ان العملية الديمقراطية نفسها ناشره للوعي الديمقراطي أي أن الممارسة هي الأساس أنا اعتقد أن هناك عدة نقاط يجب مراعاتها في هذا الخصوص.

أولاً: ـ ضرورة الاتفاق حول إمكانية تعايش المجتمع بصورة تحفظ للجميع حقوقهم.

ثانياً: ـ الابتعاد عن المماثلة مع الغير من المجتمعات لان مكونات مجتمعاتنا تختلف تماماً عن غيرها فلدينا العائلة والقبيلة والطائفة الخ ... فهي بالتالي مكونات الاتفاق المرجو والمطلوب.

ثالثاً: ـ إخراج الديمقراطية من بؤرة الوعي العربي بصورتها الحالية وإدخال مصطلح التعايش أو بمعنى آخر تبني هذا المصطلح لإخراجه من مثاليته وما يحملها من تجربة لآخرين عجزنا عن تحقيق أدنى منتج مادي لديهم. لقد أصبحت الديمقراطية لدينا مقترنة بجو مخملي فاخر وبمحاضرين يحملونها في حقائبهم من منتدى الى آخر وبالتالي تكوّن وعي جديد لدى العامة بأن هؤلاء هم كهنة العقيدة الجديدة وهذا شرك جديد تفرزه العولمة.

رابعاً : ـ اعتبارها كذلك (مثال أو عقيده) لا يخدم الشعوب بقدر ما يخدم الأنظمة لأن عدم تحقق المثال في هذه الحياة وهو أمر طبيعي يعني معايشة الواقع بشكله وصورته الحالين وهو ما أورثنا المصائب والمحن.

* كاتب من قطر
azizthought@hotmail.com

تركيا واسرائيل والغاز الدولي

محمد خليفة*

■ أعلن رئيس وزراء اسرائيل يهود أولمرت في 20 اذار (مارس) الماضي ان اسرائيل توصلت الى اتفاق مبدئي مع روسيا لشراء الغاز الطبيعي وتوقيع اتفاقية في غضون عام بهذا الصدد. وعلى الفور وصفت صحيفة «وطن» التركية هذا الاتفاق بانه نجاح كبير لخطة تركيا الرامية لمد خط انابيب لنقل الغاز الدولي من ميناء سامسون على البحر الأسود الى ميناء جيهان على البحر الأبيض المتوسط ومن ثم الى اسرائيل عبر هذا البحر. وقد دأبت تركيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي السابق عام 1991، وظهور ما سُمي نفط بحر قزوين على تسويق نفسها كممر لنفط هذا البحر.

فقد اقترحت آنذاك مدّ خط انابيب يبدأ من بحر قزوين ويمر عبر جورجيا ومن ثم الى ميناء جيهان فيها ومن هناك الى أسواق الاستهلاك في العالم. لكن يبدو ان نفط بحر قزوين كان مجرد كذبة للتشويش على نفط الشرق الأوسط، وسرعان ما انجلت هذه الكذبة وخابت آمال تركيا في مد ذلك الخط. الا ان تركيا ظلت مصممة على تسويق نفسها كممر لعبور السلع والخدمات وفي جميع الاتجاهات طمعاً في الحصول على أموال ترفد اقتصادها المتهافت وخزينتها الخاوية. فهي من أكثر الدول فقراً في العالم وتصل قيمة ديونها الخارجية الى نحو 110 مليارات دولار.

ومنذ نحو ثلاثة أعوام كانت على وشك اعلان افلاسها كما فعلت الأرجنتين. لكن الولايات المتحدة استغلت هذه الحالة وقدمت لها قرضاً طويل الأجل من